تأثير قرار خفض إنتاج النفط في سوق الطاقة العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في إطار ما اعتبره «ستانلي ريد»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، «جهدًا مضاعفا من جانب «أوبك بلس»، لتعديل إنتاجها، من أجل مواجهة تراجع أسعار النفط في سوق الطاقة العالمي؛ أعلنت «السعودية»، خفضا جديدا للإنتاج من جانب واحد، فيما وصفه وزيرها للطاقة، «الأمير عبد العزيز بن سلمان»، بأنه «هدية سعودية»؛ لتحقيق استقرار السوق وسط خلافات حول السياسة النفطية المستقبلية للمجموعة، الأمر الذي رأي المعلقون أنه يهدف إلى «دعم الأسعار لبقية العام»، قبيل ما وصفه «جيس كلارك»، في صحيفة «الجارديان»، بـ«تخمة في الإمدادات تلوح في الأفق».

وعقب اجتماعها الأخير في «فيينا»، أوائل يونيو ٢٠٢٣، تمت الإشارة إلى الانقسامات داخل هيكل «أوبك بلس»، من قبل المراقبين. وأوضح «ديفيد شيبرد»، و«توم ويلسون»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن التجمع بات قضية «منقسمة»، بينما وصفته «بينوا فوكون» و«سمر سعيد»، في صحيفة «وول ستريت جورنال»، أنه «أحد أكثر اجتماعات الإنتاج إثارة للجدل خلال السنوات الأخيرة»، حيث انقسم الأعضاء حول أفضل السبل لحماية مصالحهم الاقتصادية المشتركة.

وكما كان الحال مع تخفيضات «أوبك بلس»، السابقة؛ من المتوقع أن يتبع قرار الخفض تصاعد في التوترات مع «الولايات المتحدة»، والاقتصادات الغربية الأخرى، بالنظر إلى تفضيل هؤلاء المستهلكين لتكاليف أقل، خاصة وسط تحذيرات من حالة عدم اليقين الاقتصادي طويلة الأمد، وإجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٤، ما من شأنه أن يزيد من احتمالية توتر العلاقات بين «واشنطن»، وشركائها الخليجيين.

ومنذ اندلاع «حرب أوكرانيا»، شرعت المجموعة في إجراء سلسلة من تخفيضات الإنتاج، كان أهمها في النصف الأخير من عام ٢٠٢٢. فيما وافقت على خفض إجمالي إنتاج النفط المشترك إلى ٣,٦٦ ملايين برميل يوميًا، وفقًا لأحدث اتفاقية في أبريل ٢٠٢٣، مع خفض ١,٦ مليون برميل من السوق العالمية. وفي يونيو تم إعلان المزيد من التغييرات، وأبرزها نية السعودية، خفض إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميًا، بدءًا من شهر يوليو.

وبالفعل، وصل إنتاج «الرياض»، اليومي إلى حوالي ٩ ملايين برميل يوميًا. وكتب «جيمس تيتكومب»، في صحيفة «التليغراف»، أنه «قرار منفرد مفاجئ» من جانبها. ووفقًا لـ«جيوفاني ستونوفو»، من مجموعة «يو بي إس»، فإن التخفيض هو «بيان قوي وواضح»، عن رغبتها في إرساء «سوق آمن»، مع اعتبار مستويات الإنتاج المستقبلية، «منخفضة جدًا في سياق أننا لسنا في حالة ركود عالمي». وبالمثل، قدرت «هيليما كروفت»، من مصرف «ار بي سي كابيتال ماركتس»، أن استعداد «المملكة»، «لتحمل» تخفيضات أوبك للإنتاج «يزيد من مصداقية الخفض، ويشير إلى خروج إنتاج براميل من السوق».

وعلى النقيض من خفض السعودية إنتاجها للعام المقبل، ستزيد حصص الإنتاج للإمارات إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام ٢٠٢٤، وفقًا لصحيفة «فاينانشيال تايمز». وفي حين تردد أعضاء أوبك الآخرين في احتمال خفض إنتاجهم، تماشيا مع قرار المملكة؛ فقد وافقوا في النهاية على تمديد شروط خفض الإنتاج المتفق عليه في أبريل من هذا العام حتى نهاية عام ٢٠٢٤، مع الإشارة إلى أن «الرياض»، هي واحدة من الدول القليلة التي لديها القدرة، سواء على تقليل الإنتاج أو الإبقاء على مستويات إنتاج قوية.

وفي ضوء هذه الديناميكيات، شدد المعلقون الغربيون على تأثير انخفاض الأسعار، واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، والرغبة القوية في استقرار سوق الطاقة الدولي. وأشار «ريد»، إلى أن «التشاؤم سيطر على سوق النفط في الأسابيع الأخيرة».

واستمرارًا، أوضحت «جيما ديمبسي»، من شبكة «بي بي سي»، أن اجتماع فيينا، «جاء في ظل انخفاض أسعار الطاقة». بينما وصلت أسعار النفط إلى ذروتها عند ١٢٥ دولارًا للبرميل خلال عام ٢٠٢٢، فيما انخفضت الأسعار بشكل مطرد منذ ذلك الحين. وفي «الولايات المتحدة»، انخفضت أسعار البنزين بنسبة ٢٥٪ في العام الماضي، بينما في «المملكة المتحدة»، انخفض متوسط أسعار الديزل بمستوى قياسي في مايو ٢٠٢٣. وبحلول بداية يونيو ٢٠٢٣، انخفض السعر الدولي لخام برنت إلى حوالي ٧٦ دولارًا للبرميل، أي أقل من سعر النفط عندما بدأت الحرب الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢.

وعليه، أشارت «ديمبسي»، إلى أن خفض الإنتاج، هو «محاولة لدعم الأسعار المتراجعة». وأضاف «سمير هاشمي»، من شبكة «بي بي سي»، أن القرار السعودي كان «غير متوقع، ولم يكن مفاجأة كبيرة»، وأنه من «الأهمية بمكان»، أن يظل سعر خام برنت فوق ٨٠ دولارًا للبرميل «لتحقيق التعادل»؛ استنادًا إلى تقييم «صندوق النقد الدولي»، بأن المطلوب أن يصل سعر البرميل إلى ٨٠,٩٠ دولاراً للرياض للوفاء بالتزامات الإنفاق، وأهداف التنويع الاقتصادي.

علاوة على ذلك، تمت الإشارة أيضًا إلى الخلافات داخل «أوبك بلس». وذكر «تيتكومب»، أن «اجتماع فيينا»، كان «متوترًا»، و«شابه خلافات بين المجموعة»، لا سيما حول «الحصص»، ما ينفي خططها لإعلان خفض مليون برميل يوميًا لجميع الأعضاء.

وبالمثل، رأى «شيبرد»، و«ويلسون»، أن عملية خفض الإنتاج -كانت ولا زالت – «مثيرة للجدل»؛ لأن العديد من البلدان الإفريقية «قاومت في البداية الجهود المبذولة لمراجعة خطوط الأساس لديها، وهي مستويات إنتاج النفط التي يتم على أساسها حساب التخفيضات؛ «لأنها تعاني للوصول إلى أهدافها الحالية، و«كانت مترددة في إجراء تخفيضات أكبر». وأضاف «كلارك»، أنه في الاجتماع الأخير، انخرطت مجموعة من الدول بقيادة السعودية في سلسلة من «الاجتماعات الجانبية»، مع القادة الأفارقة، لا سيما قادة «نيجيريا»، و«أنجولا»؛ لإقناعهم بـ «تحقيق أهداف إنتاجية أكثر واقعية للظروف الاقتصادية المواتية».

بالإضافة إلى ذلك، أشارت «فوكون»، و«سعيد»، إلى تباين في وجهات النظر بين السعودية وروسيا، حيث «تضخ الأخيرة إمدادات هائلة من النفط الخام الأرخص في الأسواق العالمية»، وهو ما يقوض محاولات الأولى لتحقيق الاستقرار في الأسعار. ومع ذلك، فإنه مع موافقة «موسكو»، على تمديد تدابير خفض الإنتاج السابقة، – على الرغم من السياسات التنافسية الراهنة – فقد أظهرت «أوبك»، أنها «لا تزال موحدة»، حيث يتشارك أعضاؤها «هدفا واحدا»، هو «الحفاظ على توازن سوق النفط».

ومع ذلك، ورغم الاتفاقيات التي أبرمت خلال اجتماعات فيينا، فقد كتب «بن كاهيل»، من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، أن «أوبك+ بلس»، لا تزال «تواجه معضلة»، بشأن مصداقية روسيا في خفض الإنتاج، بما يتماشى مع رؤى الأعضاء الآخرين بالمنظمة، خاصة مع توقع «وكالة الطاقة الدولية»، «توازنات سوق أكثر إحكامًا وشحًا في النصف الثاني من العام الحالي»، ناهيك عن أن المزايا الإنتاجية التي تتسم بها «موسكو»، يمكن أن تثبط عزيمة منافسيها الآخرين في السوق، إزاء تدابير التخفيضات المقررة.

ومع إشارة «بوب مكنالي»، من «رابيديان إنرجي جروب»، إلى أن السوق «لم يتوقع القرار السعودي»، فإنه على المدى القصير، أدى إعلان ارتفاع أسعار النفط الخام على النحو المنشود. وفي رد فعل فوري على القرار، ارتفع سعر خام برنت بنسبة ٢٪، إلى ما يقرب من ٧٨ دولارًا للبرميل. ويعد هذا أقل من الزيادة التي حدثت في أبريل ٢٠٢٣، والتي شهدت ارتفاعًا إلى ٨٧ دولارًا للبرميل. وفي هذا السياق أوضح «كلارك»، أن «الأسعار تراجعت بسرعة، بعد ذلك تحت ضغط المخاوف بشأن معدلات النمو الاقتصادي العالمية، ومستوى الطلب». وفي غضون ذلك، ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط بنسبة ٤,٦٪.

ومع ذلك، فإنه على المدى الطويل، من غير الواضح إلى أي مدى قد يؤثر خفض الإنتاج في الأسعار العالمية، لا سيما في ضوء السوابق الأخيرة. وأشارت «ديمبسي»، إلى أن الجولة الأخيرة من تخفيضات «أوبك بلس»، في أبريل ٢٠٢٣، «أخفقت في تحقيق انتعاش مستقر»، لسعر النفط الخام. وأوضحت «فوكون»، و«سعيد»، أن أسعار النفط شهدت انخفاضًا بنسبة ٢٠٪ منذ إعلان المجموعة لأول مرة خفض الإنتاج في أكتوبر ٢٠٢٢. وأكد «فيكتور كاتونا»، من شركة «كبلر»، أن «احتمالات رؤية سعر خام برنت أقل من ٧٠ دولارًا للبرميل واردة، بصورة أكثر بكثير من التوقعات التي تترقب سوقا أقل توازناً»، لاسيما وأن رغبة مصدري الطاقة – بما في ذلك دول الخليج في زيادة أسعار النفط – تنبثق من تحقيق الاستقرار في أجنداتهم الاقتصادية.

علاوة على ذلك، فإنه مع إصرار وزير الطاقة السعودي، على أن «المملكة»، «ستفعل كل ما هو ضروري لتحقيق الاستقرار في السوق»، فقد أشار «مكنالي»، إلى أن قرارها الأخير، «يوضح مرة أخرى أنها مستعدة للعمل من جانب واحد؛ لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط»؛ مع أن هذا الأمر «من المرجح أن يؤجج التوترات مع واشنطن»، التي كثيرا ما شجعت على زيادة الإنتاج، بلا قيود لإبقاء الأسعار منخفضة.

ومع تعليق «خورخي ليون»، من شركة «ريستاد إنيرجي»، بأن المستهلكين في «الولايات المتحدة»، يمكن أن يتوقعوا احتمالات شراء بنزين «أغلى بشكل هامشي»، قبيل الانتخابات الأمريكية القادمة؛ فمن المرجح أن يزداد الضغط السياسي على «بايدن»، لاتخاذ إجراء ما. وأشار «شيبرد»، و«ويلسون»، إلى أن «واشنطن»، «متفائلة»، بشأن معالجة مسألة تخفيضات إنتاج الطاقة المقررة مستقبلاً من «أوبك»؛ حيث من المقرر أن يزور وزير الخارجية الأمريكي، «أنتوني بلنكين»، المملكة قريبًا لإجراء مزيد من المناقشات، بشأن سياسة نفط متوازنة في إطار مناقشة أوسع لتعزيز «التعاون الاستراتيجي» بين البلدين.

وبشكل عام، يرى «تيتكومب»، أن تخفيضات منتجي النفط – السابقة والحالية والمستقبلية– «تهدد بإعادة إرتفاع التضخم في أنحاء بريطانيا وأوروبا»، وهناك احتمال أن تؤدي إلى التأثير على العلاقات بين الدول الغربية والخليج، والتي كانت قد ازدهرت في العام الماضي، مثل «المملكة المتحدة»، و«فرنسا»، و«ألمانيا»، و«الاتحاد الأوروبي» ككل، والتي أكدت وثيقة شراكته الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي في مايو ٢٠٢٢، أمن الطاقة، باعتباره «عنصرا رئيسيا»، لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية المستقبلية.

على العموم، يعكس قرار خفض إنتاج «أوبك بلس» الأخير، «حجم التوقعات غير المؤكدة لمستوى الطلب على الوقود في الأشهر المقبلة»، لا سيما وسط مخاوف متزايدة بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، وكيف أن هذا يضع مزيدًا من الضغوط على مصدري الطاقة، ليكونوا أكثر قدرة على التعامل مع تغيرات السوق.

وعلى الرغم من أن الخبراء مثل «ستونوفو»، قد أشاروا إلى أن خفض السعودية الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا، هو بيان «قوي»، يوضح صدق النوايا، التي تسعى إلى تحقيق استقرار أسعار السوق والحفاظ على سعر خام برنت فوق الـ٨٠ دولارًا للبرميل؛ فإن هناك تعليقات تشكك في تأثير هذا القرار على الأسعار العالمية، خاصة وأن التوقعات بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، تشير إلى احتمالات انخفاض الطلب وانخفاض الأسعار في آن واحد.

وعليه، فإنه حتى حلول اجتماع «أوبك» القادم في فيينا، والمقرر له ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣، ربما تكون قد تغيرت قواعد أسواق صادرات الطاقة ونفوذ مستهلكيها. وفي غضون ذلك، أشار «كاهيل»، إلى أن المجموعة يمكن أن تركز الجهود على حث «أعضائها على الامتثال بشكل أقوى – وفي مقدمتها روسيا – لسياسات إنتاج النفط المتفق عليها لحماية المصالح المشتركة لأعضائها».

وسائل التواصل الاجتماعي تغزو عقول الأطفال

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

قبل قرابة عشر سنوات كان أحد أقربائي، وهو في سن المراهقة يعاني من أعراض مرضية كالصداع المزمن، والإحساس بالدوار، وآلام في الصدر، فأخذته مباشرة إلى أحد الاستشاريين المختصين في أمراض القلب.

وبعد إجراء الفحوصات الأولية الروتينية المعروفة، قرَّر الطبيب وضع جهاز معروف وشائع الاستخدام لحالات الإصابة بأعراض قد تكون لها علاقة بوظيفة القلب وأدائه ونشاطه اليومي، وهو يعرف بجهاز «هولتر».

وهذا الجهاز صغير الحجم وخفيف ويمكن ارتداؤه مدة يوم أو يومين، حسب قرار الطبيب المختص، ومن دون أن يشكل أي عائق أو صعوبات على حركة المريض وبرنامجه اليومي المعتاد، حيث يقوم هذا الجهاز بقياس وتسجيل نشاط القلب، ومعدل نبضات القلب ومدى انتظامها في اليوم والليلة.

ولكن تبقى هناك مشكلة واحدة متعلقة بهذا الجهاز اليدوي البسيط، وهذه المشكلة فتحت عينيَّ على قضية مهمة جداً لها علاقة بجميع أفراد المجتمع في كل أنحاء العالم من دون استثناء. فهناك بعض الأمور يجب تجنبها والابتعاد عنها عند وضع الجهاز على المريض، ومنها الامتناع كليا عن استخدام الهاتف النقال فترة وضع الجهاز على جسم المريض بسبب تداخل وتعارض عمل الجهاز ووظيفته مع المجالات الكهربائية والمغناطيسية في الهاتف النقال أو المحمول.

ولذلك عندما قال الطبيب للمريض المراهق الصغير في السن التوقف عن استخدام الهاتف النقال، وعندما حاولتُ أخذ الهاتف من قريبي المريض، ووقع ما لم أتصوره قط وأتخيل حدوثه أمامي، فرفض هذا المراهق تسليمي هاتفه النقال، وأصيب بهستيريا وجنون وقتي، فبكى وصرخ قائلاً: «لن أسلمكم هاتفي.... لا أستطيع الاستغناء عنه». وبعد دقائق طويلة من المناقشات الحادة التي دارت بيني وبين الطبيب وبين هذا المراهق محاولين إقناعه بالتوقف عن استخدام الهاتف فترة زمنية قصيرة جدا، وهي فترة وضع الجهاز، توصلنا إلى حل توافقي، وحل وسط، وهو أن يبقى الهاتَف مغلقا أثناء عمل الجهاز، ولكن أن يكون مع المريض، ويتعهد بعدم فتحه فلا يسلمه إلينا.

فهذه الحادثة التي وقعتْ أمامي أكدتْ لي بأننا سنقف أمام مشكلة مزمنة وعصيبة في المستقبل القريب، وأن أطفالنا، وشبابنا، بل وكبار السن سيعانون من تداعيات سوء استخدام هذا الهاتف النقال الذكي بكل ما يحتويه من منصات، ووسائل التواصل، والتطبيقات بمختلف أنواعها وأشكالها، وسيقعون فريسة سهلة بالإدمان عليه طوال اليوم والليلة وعدم القدرة على الاستغناء عنه.

مؤخرًا، وبالتحديد في ٢٣ مايو ٢٠٢٣ صدر بيان مهم جدا من «الجراح العام» في الولايات المتحدة الأمريكية (Vivek Murthy)، وهو يُعد المسؤول الأول عن حماية الصحة العامة في أمريكا. وهذا البيان، أو التقرير مكون من ٢٥ صفحة تحت عنوان: «وسائل التواصل الاجتماعي والصحة العقلية للشباب». وفي هذا البيان العام يُحذر فيه الجراح العام مما كنتُ أتخوف منه بأنه سيقع يوما ما، وشاهدته أمامي مع تجربتي الشخصية التي خضتها مع قريبي المريض، وهو التأثير الصحي السلبي للهاتف النقال ووسائل التواصل الاجتماعي على الناس عامة، وبخاصة تأثيراتها الصحية العقلية في الأطفال والمراهقين.

فهذا البيان لا أعتبره كإنذار مبكر من أزمة صحية نفسية وعقلية ستصيب الأطفال والشباب والكبار معا، وإنما هو إنذار وتحذير متأخر بعض الشيء لأن الضرر قد وقع فعلا، فوسائل التواصل زادت وتنوعت، والتطبيقات الموجودة في الهاتف النقال لا تُعد ولا تحصى ونعتمد عليها بشكل كلي في قضاء حوائجنا ومعاملاتنا بشكل يومي، ولذلك علينا التصدي لها فورا وبصفة مستعجلة.

فقد أكد التقرير استنادا إلى دراسات استطلاعية أن قرابة ٩٥٪ من المراهقين في أمريكا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ يستخدمون وسائل التواصل وتطبيقاتها المتعددة بشكل يومي، وأكثر من ٣٠٪ منهم قالوا بأنهم يستخدمونها يوميا، وبشكل مستمر، وأنهم يستخدمونها حتى منتصف الليل أو ساعات متأخرة من الليل. كما أفادت الدراسات بأن هناك قرابة ٤٠٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و١٢ يقضون جزءاً كبيراً من وقتهم أمام هذه الوسائل مثل «تيك توك» (TikTok)، وإنستغرام، وغيرهما.

ولهذا الاستخدام المفرط غير الرشيد وغير المقنن للهاتف النقال وما به من وسائل مغرية وغير مناسبة للتواصل الاجتماعي سلبيات كثيرة، وبخاصة عند الأطفال الذين يكون مُخهم في طور التطور والنمو والبناء، حسب استطلاعات الرأي التي أجريت والدراسات الميدانية، ومنها دراسة في مجلة «مراجعات طب النوم» (Sleep Medicine Reviews) في العدد الصادر في أبريل ٢٠٢١ تحت عنوان: «العلاقة بين استخدام وسائل التواصل وساعات النوم، والصحة العقلية عند الشباب»، حيث قامت بحصر الدراسات السابقة المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأعراض الإصابة بأمراض الصحة العقلية عند الشباب. فمن المخاطر والسلبيات سقوط الأطفال والمراهقين في الأمراض العقلية النفسية كالاكتئاب والقلق والميل نحو الانتحار، وعدم انتظام مواعيد ووجبات الأكل، وحدوث خلل واضطراب شديدين في أوقات النوم والاستيقاظ، إضافة إلى التعرض لصعوبات في النوم. كذلك من الآثار والمخاطر السلبية التي أوردتها الدراسات العلمية هي الإدمان والنزعة نحو الوحدة والانعزال عن الآخرين، وقضاء أوقات طويلة مع صحبة الهاتف بعيدا عن الناس.

واليوم كذلك انكشفت قضية جديدة لا تؤرق وترعب رجال الصحة فقط، وإنما رجال السياسة والحُكم على حدٍ سواء لخطورتها الشاملة على المجتمعَ برمته، من أطفال، وشباب، وكبار السن، وهو التطبيق المخيف المجهول الخاص بالذكاء الاصطناعي (generative artificial intelligence (AI))، حسب الدراسة المنشورة في مجلة «العلوم» (Science) في العدد الصادر في ٢٣ مايو ٢٠٢٣ تحت عنوان: «التواصل الاجتماعي: الذكاء الاصطناعي قد يضر بالصحة العقلية». ونظراً إلى التهديدات التي قد يشكلها هذا التطبيق، فقد قرر زعماء الدول الصناعية السبع في اجتماعهم الذي عُقد في مدينة هيروشيما اليابانية في مايو ٢٠٢٣ تشكيل هيئة نقاشية دولية حول هذه القضية الدولية المشتركة تحت مسمى «عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي».

ولذلك فالهاتف النقال، وما يحمل في جوفه من غث وسمين، وفاسد وصالح، ورديء وجيد، كما هو الحال بالنسبة إلى الأجهزة والتقنيات الحديثة، يجب أن يخضع لأنظمة صارمة وإشراف دقيق تقنن استعماله، سواء على المستوى الدولي، أو القومي، أو على مستوى الأسرة الواحدة، أو على مستوى الفرد نفسه، فالتيار قوي وجارف لا يقاومه ذوو النفوس الضعيفة، ولا يستطيعون الوقوف والصمود أمامه.

bncftpw@batelco.com.bh

عالم يتغير

زمن «التيك أوي»!

فوزية رشيد

○ يبدو ومثلما إيقاع الحياة يتسارع في كل شيء، ويبلغ «المتغيرّ الزمني» أوجَه، وهو يختصر آلاف السنين من التحولات والتطورات، ليسكبها في بضعة عقود توالت منذ النصف الثاني من القرن العشرين، لتختزل سبعة عقود من تلاحق الثورة التكنولوجية، ما اعتاده البشر من بطء التحولات خلال آلاف السنين! لنصل إلى زمن يبدو أنه واقع في عشق (الاختزال) أو (سرعة الإعداد) أو هو (زمن التيك أوي) الذي لم يغيِّر فقط نكهة الوجبات لتنتقل من الطهي المنزلي إلى «مطاعم الوجبات السريعة» مثل الكنتاكي والماكدونالد والبرجر والبروستد وغيرها! وإنما أصبح الحوار القائم بين البشر، والأنشطة والفعاليات القادمة من (العوالم الافتراضية)، بدورها مصابة بأزمة الوقت، التي تعمل على اختزال التبادل المعلوماتي فيها قدر الإمكان، حتى باتت تلك الأنشطة عبر الزووم والفيس بوك وغيرها سمة العصر في التلاقي الثقافي والمعرفي، وتسهيل إقامة الأنشطة والمشاركة الافتراضية بديلاً للأنشطة التقليدية، التي تستهلك وقتًا أكثر للوصول إلى المكان (حضورًا) في زحمة المرور والشوارع! إنها السهولة والسرعة يا صديق!

○ حتى البيوت اختزلت علاقاتها لتصاب بنكهة الزمن المختزل في (التفاعل الأسري) الذي انعكس على أفراد الأسرة، وكل منهم يحمل هاتفه الذكي في يده، ويتواصل مع القروبات والواتساب والفيس بوك والانستجرام والتيك توك، في زحمة من (التواصل الافتراضي) مع الآخرين، بما يشغله عن أقرب أفراد أسرته أو عائلته، فيما هو يستقبل كثيرا من الغثّ من «الملهيات» وصُنّاع المحتوى! ليزدحم الوقت بكل ذلك في حالة انشغال واشتغال بكثرة ما يتم نقله من الأخبار والمعلومات وحكايات مختزلة في لقطات مصورة عبر العالم! فلا يعود الإنسان بعدها كما كان أبدًا! ولكثرة الانشغال بالمحتويات المختلفة، يتراجع دور الكتاب ودور اللقاءات البشرية ودور الاحتكاك بالناس وجهًا لوجه، ودور الأنشطة والفعاليات بالحضور المباشر، وتتحوّل حتى التعليقات في العالم الافتراضي إلى رموز (الإيموجي) تعبيرًا عن الرضا أو السخط أو الضحك أو الغضب، فرمز واحد من تلك (الإيموجيات) تختزل بدورها الكلام والحاجة إلى التعبير!، ليصبح التواصل الافتراضي بدوره (تواصل تيك أوي) أو التواصل السريع!

○ قد يكون الانبهار بالتطورات التكنولوجية والهواتف الذكية، قادرة على جرّ البشر إلى أنفاقها المتعددّة، ولكن كل ذلك مجرد بداية لانبهار قادم سيصيب البشر مع «الذكاء الاصطناعي»، وما سينتجه ذلك الذكاء من تحولات ومجالات جديدة في أشكال التواصل، وفي العلاقات وفي تقنية الوظائف والمهن، وفي التعليم بل وفي داخل الأسرة حين يتحوّل البيت مع الوقت لدى الغالبية في المراحل القادمة إلى (البيت الذكي)، بما يحمله من منتجات ومصنوعات وروبوتات ذكية!

○ الإنسان وحده في خضم الانتقال من العالم الطبيعي إلى العالم الافتراضي، ومع وفرة المعلومات المبرمجة، وتراجع «العقل المعرفي» في اشتباكاته الطبيعية مع العلاقات الإنسانية الأسرية والمجتمعية، ومع نسج مفاهيمه من الالتصاق بالطبيعة ومخلوقاتها المتنوعة، وحده سيكون (الأكثر غربة) فيما يحدث حوله، رغم الازدحام الكبير للعوالم الافتراضية حوله! ورغم الكمّ الهائل من العلاقات في التواصل الافتراضي!

○ لكل شيء بالطبع وجهان: الوجه الجيد حين يعرف الإنسان كيف يوجّه نفسه والأدوات التي يستخدمها وماهية الأغراض والأهداف التي يتعّلق بها تسهيل مهامه! والوجه السلبي أو السيء، حين يكون هو من يغرق في بحر التحولات والتطورات، لتعبث به بدلا من أن تكون مجرد أداة في يده، لا تطغى على تطورّه الفكري والروحي، ولا على علاقاته الطبيعية في الأسرة والمجتمع، ولا على إدراكه لنفسه ولماهية وجوده في هذه الحياة!

هو زمن «التيك أوي» في كل شيء، وقليلون من يملكون جرأة التباطؤ في الزمن السريع، خوفًا من التخلف عن ركب وطوابير الركض البشري، خلف آخر التطورات وأنماط الذكاء الاصطناعي! ولكأن سمة السرعة تحمل في داخلها (جبرية اللهاث) خلفها ولا يهمّ بعدها التأثيرات أو الانعكاسات أو ما يتمّ هدمه في الطريق ويُداس عليه، حتى لو كان ما يُداس عليه هو الإنسان نفسه!

نظرية الأخلاق عند الفيلسوف الأمريكي جون ديوي (١-٢)

بقلم:
د. سامية الديك ○

تُعد الأخلاق عماد المجتمع وأساسا لاستقامته وركنا أساسيا من أركان الوجود الاجتماعي ونسقا حيويا في نسيج الحياة الإنسانية فهي نظام من القيم يوجه حياة الفرد وينهض بها إلى أرقى مستوياتها الإنسانية، فتجسيد القيم والفضائل جوهر الحياة الأخلاقية وغايتها، وعليه تولي المجتمعات أهمية بالغة للأخلاق لأن غيابها أو تدهورها يؤدي إلى تصدع المجتمع وانهياره فتغيب عنه مظاهر الانسجام والوحدة والتماسك والقوة ويعم به الفساد وينزلق في وحل التخلف الثقافي والحضاري مفتقرا إلى صمام الأمن والأمان.

وفي ظل العولمة والانفتاح على الثقافات وغياب الرقابة على وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وانتشار أعراف وعادات غير سوية في البيئة والمجتمع، بات تعزيز منظومة الأخلاق عند النشء ضرورة ملحة في الأسرة وفي المدرسة لدورها المهم في تنمية القيم في بيئة ديمقراطية تحرص على نمو متعلميها نفسيا واجتماعيا وفكريا وأخلاقيا.

فالنمو المستمر غاية التربية والتعليم، وبناء الطبع أو الخلق هدف شامل من أهداف التعليم والانضباط المدرسي وفق ما دعا إليه جون ديوي أحد أبرز الفلاسفة ومؤسسي الفكر البراجماتي الأمريكي الذي نادى بضرورة تخفيف حدة التوتر في الحياة الاجتماعية السائدة بجعل البيئة مصدرا أداتيا لغرس المعايير الأخلاقية في النفوس البشرية. وهدفه تغيير القيم في المجتمعات الإنسانية باتخاذ الفكر أداة للعمل على نحو يحقق للإنسان ما يبتغيه.

فقد كان ديوي يؤمن بأن كل شيء في حياة الإنسان قابل للتغيير إن دعت الضرورة إلى تغييره ولا يجوز أن يقف شيء حائلا في وجه الإصلاح. واعتبر التربية موروثا ثقافيا وعملية تجدد وحياة واهتمام بحاضر المتعلم ومستقبله أو إنها «النمو» أو إنها التوجيه الاجتماعي. ويرى أن أهم مشكلة للتربية الخلقية في المدرسة تتصل بالعلاقة بين المعرفة والسلوك فإذا كان التعلم الذي يتم من خلال المقرر الدراسي المنتظم لم يكن مؤثرا في الطبع فلا جدوى من تصور الغاية الخلقية كغاية توحد التربية. وهنا يكمن السؤال كيف كان «جون ديوي» ينظر إلى الأخلاق؟

اعتمد في شرحه لنظريته الأخلاقية على ثلاثة مقاصد: أولها إن الأخلاق إنسانية وثانيهما إن الأخلاق ظاهرة اجتماعية وإن المنفعة العملية هي مقياس الحق من الباطل بما يترتب عليها من آثار في السلوك تسهم في حل المشاكل القائمة أو في النمو، وهذا هو معيار الحقائق ومقياس القيم جميعا. ويعد الاتصال والتغيير المستمر الناشئ عن الخبرة مقياس الخير ومعاييره. وأن التجربة أو الخبرة الواعية للإنسان هي المقياس الوحيد للوجود المادي أو «التقويم» ويرى أنه إذا كانت موازين الأخلاق منحطة فذلك ناشئ من نقص التربية التي يتلقاها الفرد في تفاعله مع بيئته الاجتماعية، فالأخلاق ليست اجتماعية فقط في نظره بل تمثل عنده مسؤولية وإنجازا فرديا».

وهنا يمكن القول إن الإنسان يتأثر بأخلاق مجتمعه لكن سرعان ما نجد أنه يشق طريقا خاصا به ويصبح سيد أخلاقه. فالعقل أداة لترقية الحياة وليس وسيلة للمعرفة، وجوهر العمل قائم بحرية الأفراد وتحملهم المسؤولية الأخلاقية. وأن التفكير أداة للسيطرة على البيئة، وهذه السيطرة تتم عن طريق أفعال، فالتربية ليست إلا استجابة لما يحدث في المجتمع فكيف يمكن لها أن تحقق أبعادا اجتماعية؟

لتحقيق ذلك لا بد من التركيز على دور المدرسة وجعل بيئتها تتسم بالحيوية والواقعية تتيح التفاعل للفرد وبيئته لاكتساب خبرة التعلم، والاهتمام بالصفات التي تنمي المتعلم كصفات الخلق، وتوجيه ميول النشىء، وتعزيز التعاون والتواصل، وجعل التعلم فيها متصلا ومطردا مع التعلم في الخارج لأن انعزالها يجعل المعرفة غير قابلة للتطبيق على الحياة وعقيمة من حيث تكوين الطبع أو الخلق فالانضباط والثقافة والفاعلية الاجتماعية سمات خلقية وعلامات أن الفرد عضو قيم في مجتمعه وشأن التربية أن تحرص على تقدمه.

ويرى أن موضوع الأخلاق هو سلوك الناس «إذ يقوم بتحليل الطبيعة البشرية وفق ثلاثة أسس وهي الدافع والعادة والذكاء وثالثا يعتبر الأخلاق بأنها يمكن بحثها علميا وضبطها وتوجيهها كما تبحث سائر العلوم الطبيعية، وأن البحث ذا الطابع الأخلاقي، أساس لكل تقدم إنساني ومصدر خصب للنمو البشري، ولتجدد المستمر للقيم.

○ دكتوراه في القيادة والإدارة التربوية – جامعة القدس